

## الأزمة النفطية الأزمة النفطية (2014-2017): الأسباب، الآثار الاقتصادية

### واستراتيجيات المواجهة

## The oil crisis (2014-2017): causes, economic impacts and coping strategies

أنيس هزلة*	عماد غزالي
طالب دكتوراه	أستاذ محاضر-أ-
جامعة الوادي، الجزائر	جامعة المدية، الجزائر
hezla-anis@univ-eloued.dz	rezaziimad@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/11 تاريخ القبول: 2019/03/04 تاريخ النشر: 2019/03/31

#### ملخص:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على إشكالية التراجع والانهيار العالمي لأسعار النفط في السوق العالمية للنفط منذ النصف الثاني من سنة 2014، والمخاطر والآثار الاقتصادية المرتبطة به خصوصا على البلدان المصدرة له. وتوصلت الدراسة إلى أن انهيار أسعار النفط أربك كثيرا الاقتصاديات النفطية مشكلا صدمة نفطية لها، وأفرز تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمامها كتفاقم عجز الميزانية العامة، انخفاض قيمة عملاتها، تآكل احتياطي النقد الأجنبي وانخفاض معدلات نموها الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: انهيار أسعار النفط، السوق النفطية، الصدمة النفطية، الأوبك.

تصنيف JEL: E69,L4,L9

#### Abstract:

This study aims to highlight the problem of oil price downturn in the international market during Juin 2014, and its risks and economics effects especially in the exporting countries.

The Study found that the huge downturn in oil price fuddles oil economies according to the oil shock, this case produced a dangerous problems such as budget deficit, devaluation in currencies, decrease in foreign exchange reserves and the reduce in its economic growth.

**Keywords:** The collapse of oil prices, the oil market, the oil shock, OPEC.

**Jel Classification Codes:** E69,L4,L9

المؤلف المرسل: أنيس هزلة hezla-anis@univ-eloued.dz

## I. تمهيد:

تتسم السوق الدولية للنفط بعدم استقرار أسعارها وكثرة تقلباتها بسبب تأثيرها بالعديد من العوامل، ويعتبر النفط سلعة دولية إستراتيجية لجميع دول العالم مهما كان مستوى تقدمها، وبالتالي فهي تواجه خطرا واحدا مشتركا وهو خطر سعر النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات على تلك الدول، خصوصا وأن التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي، تؤثر في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها المالية. مما سبق تبرز إشكالية الدراسة كما يلي: فيما تتمثل أسباب انهيار أسعار النفط الحالية؟ وما مدى انعكاساتها على البلدان المصدرة له؟

### فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تراجع وانهيار أسعار النفط له مخاطر وتداعيات سلبية على اقتصاديات البلدان المنتجة والمصدرة له.

### هدف البحث :

يهدف البحث إلى تشخيص أسباب تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني لسنة 2014، وتوضيح مدى انعكاسات ذلك على الاقتصاديات المصدرة للنفط خصوصا.

### هيكل البحث:

لغرض الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور يتضمن المحور الأول أسباب تراجع وانهيار أسعار النفط، ويتعرض المحور الثاني للأثار المترتبة على انهيار أسعار النفط ، ويختص المحور الثالث بعرض أهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدول للخروج من الأزمة النفطية. أولا: أسباب تراجع وانهيار أسعار البترول (2014/2017)

انخفضت أسعار البترول أكثر من النصف منذ أواسط النصف الثاني لعام 2014، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية، (وصل سعر البرميل الواحد من البترول إلى 37 دولار في ديسمبر) (خالد بن راشد الخاطر، أوت 2015). و نجد أن هناك عدة أسباب تضافرت وأدت إلى انخفاض أسعار البترول ، وخلف هذا الأخير عدة آثار منها الايجابية ومنها السلبية، لذلك حاول البعض طرح بعض السبل لمواجهة هذا الانخفاض.

### الجدول رقم (01): الأسعار الفورية لسلة أوبك(2014-2015).

الشهور	2014	2015
جانفي	104.7	44.4
فيفري	105.4	54.1

52.5	104.2	مارس
57.3	104.3	أفريل
62.2	105.4	ماي
60.2	107.9	جوان
54.2	105.6	جويلية
45.5	100.8	أوت
44.8	96.0	سبتمبر
45.0	85.1	أكتوبر
40.5	75.6	نوفمبر
33.6	59.5	ديسمبر

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية ودول الأعضاء، فيفري 2016، ص18.

يشير الجدول السابق إلى التراجع الحاد في الأسعار الفورية لسلة أوبك، حيث انخفضت الأسعار من 104.7 دولار للبرميل في شهر جانفي 2014 إلى 85.1 دولار للبرميل في شهر أكتوبر 2014 ثم يواصل التراجع بشكل طفيف ليصل في شهر أوت 2015 إلى 45.5 وإلى 33.6 دولار في شهر ديسمبر 2015 وهذا ما يدل على أن الانهيار لأسعار البترول الذي حدث منذ شهر جويلية 2014 تابع الانهيار إلى غاية شهر ديسمبر 2015. تتنوع الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول بداية من النصف الثاني من شهر جوان ولكن أبرزها تمثل فيما يلي:

#### 1. انكماش في الطلب العالمي وزيادة العرض العالمي :

يعتبر الطلب والعرض على البترول من أهم العوامل المحددة لسعر البترول، حيث يتأثر هذا الأخير بمختلف التغيرات التي تطرأ عليهما فمن جانب الطلب فقد شهد الاستهلاك العالمي على البترول تراجعا لاسيما خلال الربع الثالث من عام 2014، وبأتي ذلك بعد المراجعة التي قام بها صندوق النقد الدولي عن مرئيات النمو في الاقتصاد العالمي، المحرك الرئيسي للطلب، وتشير توقعات الصندوق إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.4% إلى 3.3% في ظل التباطؤ الاقتصادي للصناعة لأوروبا واليابان وتراجع النمو في اقتصاديات الناشئة لاسيما الصين ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم. أما على جانب العرض، شهدت الإمدادات البترولية العالمية نمو تراوحت معدلاته ما بين 0.8% إلى 3.4% خلال الفترة 2010-2014، لترتفع بحوالي 8.7 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 94.8 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني من عام 2015. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، 2014)

#### 2. ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار :

يتأثر الاقتصاد العالمي بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، حيث أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرا كبيرا على صناعة البترول العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على البترول ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول. (بلقلة ابراهيم، 2013) ويتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار البترول في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات

لأسباب عديدة منها تخفيض تكاليف الإنتاج مما يمكن الشركات من التنقيب عن البترول في أماكن منافسة لدول الأوبك خاصة في بريطانيا والنرويج وروسيا والبرازيل، كما أنه سيساعد بعض دول أوبك في المضي قدما بالمشروعات التي أجلتها بسبب ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة. (حيولة ايمان، 2015) ومن ناحية أخرى فإن الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية سوف تؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أفغانستان، باكستان، القوقاز، وآسيا الوسطى، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة إتباعها نظم سعر الصرف المربوط، بالإضافة إلى إضعاف نمو الائتمان الخاص، ومن المرجح أن يتأخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة ببطء انتقال الآثار.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفغانستان وباكستان، انخفضت قيمة عملات كل من إيران والمغرب وتونس بنسبة من 06% إلى 13% مقابل الدولار منذ شهر جوان الماضي، مع انخفاض مقابل في قوة صدمة أسعار البترول المقدره بالعملة المحلية.

### 3. ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والدول الناشئة :

إن الانكماش الاقتصادي الذي شهدته الدول ذات الأسواق الاستهلاكية الضخمة للبترول الخام كأوروبا، الصين واليابان، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن معدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع لعام 2015م بلغ فقط 3.6% في مقابل 3.2% لعام 2014م، وهو ما يعني أن زيادة الطلب على البترول ستكون ضئيلة وفي حدود 1.1 مليون برميل يوميا فقط، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى أن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار عن كل برميل للمشتريين في آسيا، و40 سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة الأمريكية. (حمزة رملي، 2015)

### 4. الأوضاع السياسية :

لاشك أن الأوضاع السياسية والأمنية لا تقل أهمية عن باقي العوامل فالاضطرابات السياسية والأمنية تلعب دورا أساسيا في نقص أو زيادة الإمداد بالبترول، فهناك من يرى أن انخفاض أسعار البترول بهذا الشكل هو راجع لرغبة أمريكا في معاقبة روسيا جراء النزاع الروسي الأوروبي-الأمريكي بشأن أوكرانيا، وقد كانت نتائج انخفاض الأسعار كارثية على الاقتصاد الروسي وعلى عملته الروبل التي فقدت أكثر من 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى البعض أن السبب السياسي الثاني هو عدم رغبة أوبك في تخفيض المعروض من البترول راجع لرغبة السعودية للإضرار بالاقتصاد الإيراني الذي امتد نفوذه كثيرا في المنطقة، والذي كان من المفروض على السعودية أن تكون "المنتج المتأرجح" الذي يخفض كمية الإنتاج كلما هبطت الأسعار والعكس.

ثانيا: آثار تراجع وانهيار أسعار البترول

يعتبر البترول من مصادر الطاقة الأساسية وشريان الحياة لكثير من القطاعات لذلك فإن أي تقلب يطرأ على أسعار البترول ينجم عنه آثارا متنوعة منها الايجابي ومنها السلبي، وليس بقولنا أن الارتفاع في الأسعار يمثل الإيجاب والانخفاض يمثل السلب وإنما لكل تقلب أثر ايجابي وسلبي.

### 1. الآثار الايجابية لتراجع أسعار البترول :

ينجم عن تراجع أسعار النفط العديد من الآثار الايجابية، يمكن توضيحهما فيما يلي:

#### 1.1. استفادة الدول المستوردة للبترول :

إن من أهم الآثار الايجابية لانخفاض أسعار البترول هو استفادة الدول المستوردة له، لأن انخفاض أسعار البترول يعتبر تحويلا للمكاسب من الدول المصدرة له إلى الدول المستوردة، حيث تعطى جرعة من الانتعاش. فيتم استيراد هذه المادة الحيوية بتكلفة أقل، وعندما تراجع أسعار البترول تنخفض التكاليف بالنسبة لقطاع الأعمال وتنخفض بالتبعية الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، أكثر من ذلك فإن انخفاض التكاليف يحفز المستثمرين على مزيد من الاستثمار، الأمر الذي يرفع معدلات النمو، لذلك من شأن التراجع الحالي لأسعار البترول أن يساعد على تعزيز معدلات النمو في الدول المستوردة. (محمد ابراهيم السقا، 2015)

وبحسب أحد خبراء البنك الدولي توماس هيلبلينج فإن أي تغيير بنسبة 10% لأسعار البترول يصاحبه تغيير بنسبة 0.2% للاقتصاد العالمي، حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر منتج ومستهلك لهذه المادة تستورد ما يقارب 7.5 مليون برميل يوميا من البترول قد يوفر لها ما يقارب 150 مليار دولار في سنة 2015 في حال بقاء الأسعار على حالها، وهو ما يساعدها على الخروج من حالة الركود. (عماد غزالي، 2015)

#### 1.2. تهيئة البيئة لقبول جهود الإصلاح الاقتصادي الجذري:

يعد اعتماد بعض الدول على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل، أن يؤدي إلى زيادة وعي الحكومات بآثار تراجع أسعار النفط على وضع اقتصادها، وهذا من شأنه الدفع بالقيام بإصلاحات هيكلية ومالية والسيطرة على نمو الإنفاق العام، ورفع كفاءته. وتدفع الضغوط المالية الدولية إلى الحد من الدور المهيمن المباشر وغير المباشر الذي تمارسه في النشاط الاقتصادي، وفسح المجال للقطاع الخاص لقيادة نمو الاقتصاد المحلي من خلال تهيئة بيئة الأعمال مناسبة للاستثمارات الأجنبية الخاصة.

#### 1.3. تجنب تخفيضات الحادة في الإنفاق :

من شأن الضغوط المالية العامة الناجمة عن انخفاض أسعار البترول الدفع بالحكومات للسيطرة على النمو في إنفاقها، حيث نجد أن معظم البلدان المصدرة للبترول في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى تحتفظ بهوامش أمان مالية كبيرة تسمح لها بتجنب أي تخفيضات مفاجئة في الإنفاق استجابة لتراجع الإيرادات البترولية، وتحتفظ دول مجلس التعاون الخليجي التي يتوقع أن تكون الأشد تضررا بانخفاض أسعار البترول من حيث خسائر الإيرادات، والتي تربط عملاتها عموما بالدولار، بأصول مالية ضخمة، وتتمتع بطاقة اقتراض كبيرة تساعدها على التخفيف من أثر هذا الانخفاض على النمو في الأجل القريب.

#### 2. الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط :

ينجم عن تراجع أسعار البترول العديد من الآثار السلبية، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

## 2.1. تراجع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو:

من شأن تراجع القيمة المضافة في القطاع البترولي الناتجة عن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يترتب عليه تراجع مستويات الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، ومن ناحية أخرى تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول باعتبار هذا الأخير المصدر الوحيد والأساسي لدخلها الوطني. وعلى سبيل المثال تشير توقعات صندوق النقد الدولي في شهر جانفي 2015 انخفاض النمو في الناتج الحقيقي في الكويت إلى 1.7 % و 1.8 % خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي، مقارنة بتقديرات سابقة في شهر أكتوبر 2014 كان يتوقع فيها تحقيق معدل نمو 3 % و 3.5 % خلال السنتين السابقتين 2012 و 2013 على التوالي. (عماد غزالي، 2015).

## 2.2. تراجع وانهيار قيمة عملات البلدان المصدرة للنفط واختلال العلاقة بين العملات الأجنبية:

لا تقتصر الآثار السلبية الحادة على تراجع معدل النمو الاقتصادي فقط، إذ تعددها إلى تراجع وانهيار قيمة العملات الوطنية، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها، وعلى سبيل المثال في ذلك دول روسيا، فنزويلا، نيجيريا وإيران.

ترتب على تراجع أسعار البترول اختلال العلاقة بين العملات المختلفة في العالم، حيث تواجه الولايات المتحدة ارتفاعا في قيمة الدولار، في المقابل تتراجع قيم عملات اقتصاديات الأسواق الناشئة في العالم، بصفة خاصة تلك التي يعتمد هيكل صادراتها على البترول مثل عمالات روسيا، فنزويلا، نيجيريا، إيران والنرويج. وبالطبع تتمتع العملات الخليجية حاليا بالاستقرار بالنسبة للدولار ما عدا الدينار الكويتي، وذلك لاختلاف آليات تحديد معدل الصرف في دول الخليج، حيث تتبع الكويت نظام سلة العملات، بينما تربط باقي الدول عملاتها بالدولار بصورة جامدة.

## 2.3. تآكل احتياطات النقد الأجنبي:

من شأن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى تآكل احتياطات النقد الأجنبي المتشكلة من الفوائض البترولية، حيث أن بعض الدول المصدرة تمكنت من تكوين احتياطات مالية كافية تؤهلها للتجاوب مع تراجع الأسعار لفترة معينة، ومن ثم لا تستعجل هذه الدول في اتخاذ موقف موحد في مواجهة ضغوط السوق البترولية، غير أن استمرار تراجع أسعار البترول إلى حدود متدنية من شأنه تخفيض الاحتياطات المتراكمة في أوقات الرخاء، ومن ثم تعرضها لخطر التآكل السريع، حيث لم تعد الأسعار المنخفضة للبترول تتوافق مع احتياجات الإنفاق العام في الدول البترولية، وعودة العجز إلى الميزانيات العامة سيكون أهم سمات السنوات المقبلة لميزانيات الدول البترولية لو استمر البترول في التراجع.

## 2.4. تراجع أسعار الأصول:

من آثار تراجع أسعار البترول على القطاع الخاص والعائلي هو تراجع أسعار الأصول سواء المالية منها أو الحقيقية، والتي تمثل فقدان جوهري للثروات، ونتيجة لذلك من المتوقع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي كأحد التأثيرات السلبية لتراجع مستويات الثروة. وعلى سبيل المثال فقد تراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية من 7621.5 نقطة في سبتمبر 2014 إلى 6497.1 في جانفي 2015 .

## 2.5. تراجع قدرة الحكومات على تديرو وظائف للمواطنين:

يشكل تناقص الاعتمادات المالية للبلدان المصدرة للنفط من جراء تراجع أسعار البترول تهديدا لقدرة حكوماتها في توفير وظائف لازمة لاستيعاب فائض الخريجين في سوق العمل، حيث أصبح الإنفاق على الرواتب والأجور وتكاليف الدعم تمثل الجانب الأكبر في العديد من ميزانياتها، لذلك لا بد من رفع كفاءة القطاع الخاص على استيعاب فوائض الخريجين حتى لا تتزايد معدلات البطالة فيها بما لها من آثار اقتصادية واجتماعية مكلفة

## ثالثا: استراتيجيات الدول في مواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط

لا شك أن صدمة هبوط الإيرادات البترولية كانت مفاجئة لمعظم البلدان البترولية ، خاصة تلك التي تعتمد على هذا المورد بشكل أساسي كالجزائر مثلا، ذلك ما يتطلب تمويلا مفتوحا لا خطة تقشفية، ومع ذلك، فإن مثل هذه الصدمة المالية قد تعيد التنظيم المالي للميزانية والاقتصاد وتشد من رقابة الدولة على المال العام ومكافحة الفساد فضلا عن العمل على تقليص النفقات غير الضرورية التي أدمنت عليها الحكومات بسبب الربح البترولي، لذا على هذه الأخيرة أن تضع خطة على المديين القصير والطويل تساعد في حشد الإيرادات وترشيد النفقات كما يأتي: (حيدر حسين آل طعمة، 2015)

### 1. الإجراءات قصيرة الأمد

- إصلاح النظام الضريبي، من خلال سن عدد من القوانين التي تسهم في توسيع الأوعية الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، وتحديد أسعار جديدة للضرائب تسجم والمقدرة التكليفية للمواطن، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إثقال كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة، فضلا على تفعيل عمل الإدارة الضريبية والقضاء على الفساد المستشري فيها منذ عقود. يذكر أن نسبة مساهمة الضرائب في الميزانية في العراق مثلا لا تتعدى (2%)، في حين تفوق نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في بلد مثل النرويج ما يفوق 60%؛
- إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة المصدرة للبترول والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، إذ تكشف الموازنات العامة السابقة لمعظم هذه الدول أن دعم وتمويل هذه الصناعات لم يحسن من أداؤها الاقتصادي، فما زالت أغلب المشروعات العامة غارقة في الخسائر، وأن ما تضيفها للحكومة من إيراد أقل بكثير مما تخصصها الحكومة لها من رواتب وأجور ودعم، مما يتطلب إيقاف عمل هذه المشروعات وإعادة هيكلتها؛

- ضغط النفقات التشغيلية عن طريق ترشيد ترشيد المصروفات غير الضرورية التي تكلف الموازنة مبالغ طائلة، من نحو تكاليف التأثيث والسفر(إيفادات المسؤولين ) وشراء السيارات الفارهة، وخفض رواتب ومخصصات الدرجات العليا؛
- تشديد الرقابة في كافة دوائر ووزارات الدولة للحد من الفساد وكشف المشاريع الوهمية التي تكلف هذه الدول سنويا مليارات الدولارات؛
- تعبئة مدخرات القطاع العائلي عن طريق إصدار سندات بفئات صغيرة وبأسعار فائدة مغرية تحفز الأفراد على الاكتتاب، وهذا الإجراء من شأنها توفير أموال لا بأس بها للحكومة فضلا على تقليص الاستهلاك الغير الضروري والترفي الذي بات يشكل ثقافة لدى المستهلكين في هذه الدول.

## 2. الإجراءات طويلة الأمد

- تصحيح الرؤية الإستراتيجية الاقتصادية في مجال تنوع الاقتصاد بدلا من الاعتماد على مورد واحد وهو العائدات البترولية ودعم القطاع الصناعي التحويلي مما يحدث توازنا في البنية الاقتصادية؛
- وضع خطة حكومية شاملة وكيان وطني للبترول مع عدم إدخال موضوع البترول في الصراعات السياسية؛ (صلاح مهدي عبد الله، د س ن)
- زيادة الإنتاج البترولي وإعادة النظر في الخطط الإنتاجية المبرمة بين الحكومة والشركات الأجنبية المستثمرة؛ (حيدر حسين آل طعمة، 2015)
- البحث عن مصادر أخرى للطاقة بدل الاعتماد بشكل رئيس على المشتقات البترولية كمصدر رئيس للطاقة وتوليد الكهرباء؛ (صلاح مهدي عبد الله، د س ن)
- التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر خصخصة المشاريع العامة التي تكبد الموازنة مبالغ طائلة دون تحقيق أي عائد يذكر؛
- تفعيل دور القطاعات الخدمائية والإنتاجية بهدف زيادة نسبة حصيلة مساهمتها في تكوين الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي لزيادة مساهمتها في حصيلة الإيرادات العامة غير البترولية والتي تعتبر كضرورات إستراتيجية لبناء مستقبل اقتصادي أكثر أمنا وأكثر استقرارا خصوصا وأن في هذه الدول كل الإمكانيات التي يمكن أن تساهم في دفع وتعجيل تحقيق هذا الهدف ، حيث تحظى معظمها بثروات كبيرة ومواد أولية من النادر وجودها.

## خاتمة:

تدل كل المؤشرات الاقتصادية الحالية التي تشهدها السوق النفطية أن هناك صدمة نفطية في طور التشكل لاسيما مع انخفاضات أسعار النفط التي استمرت لأزيد من ستة بداية من النصف الثاني لسنة 2014، ومن المتوقع استمرارها حسب تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حتى سنة 2017 على أقل تقدير.



ولقد ساهمت مجموعة العوامل الاقتصادية في تشكل انهيار أسعار النفط الحالي كان أبرزها تراجع مستويات النمو الاقتصادي لمعظم البلدان الصناعية المتقدمة، ارتفاع قيمة الدولار باعتباره عملة تداول النفط، تزايد حجم عرض النفط العالمي بسبب بروز النفط الصخري وتزايد حجم إنتاجه، وتحول الولايات المتحدة لأكبر منتج للنفط، وتركيز منظمة الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار وعدم احترام بعض الدول المتمتعة باحتياطات مالية كافية لحدود إنتاجها كالسعودية.

وعليه فإن استمرار هذه الانخفاضات وعدم القدرة على التنبؤ بتحركات الأسعار يثير المخاوف من ظهور تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة على الصعيد الدولي وخصوصا على البلدان المصدرة للنفط، والتي تعتبر النفط المورد الوحيد لدخلها الوطني، يتقدمها تفاقم عجز الميزانيات العامة لها، وما يتبعه من تآكل لاحتياطياتها الأجنبية وانهيار لقيمة عملاتها، ومن ثم تأثر النشاط الاقتصادي وتراجع نموه وما يصاحبه من ارتفاع البطالة .

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أن انهيار أسعار النفط الحالي سوف يعزز نظرة البلدان المصدرة للنفط في تعزيز النمو خارج القطاع النفطي، والبحث عن مصادر دخل بديلة لتنويع الاقتصاد بالاهتمام بالقطاعات الزراعية، الصناعية والخدمات.

#### الاحالات والمراجع:

- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أوت 2015)، ص: 02.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير السنوي 2014، ص: 10.
- بلقلة ابراهيم، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2009-2000، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ورقلة، ص: 11.
- حيولة ايمان، انهيار أسعار النفط "الأسباب والحلول"، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ' المخاطر والحلول'، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يوم 2015/10/28، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر.
- حمزة رملي، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ' المخاطر والحلول'، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يوم 2015/10/28، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر.
- محمد ابراهيم السقا (2015)، اثار تراجع أسعار النفط، مجلة الاقتصادية الالكترونية. [http://www.aleqt.com/2014/12/12/article\\_914128.html](http://www.aleqt.com/2014/12/12/article_914128.html)
- عماد غزالي، "تراجع وانهيار أسعار النفط "الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ' المخاطر والحلول'، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يوم 2015/10/28، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر.

- 
- حيدر حسين آل طعمة (2015)، انهيار أسعار البترول وتداعياته على الاقتصاد العراقي، <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/index.php/info-icon/single-contact/315-2015-01-13>
  - صلاح مهدي عبد الله، الخسائر الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق الغاز الطبيعي في جنوب العراق للمدة 1970-2012، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 149، المجلد 40، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، الكويت، ص: 30.